سلطان البركاني:

المؤتمر ليس ملزماً بإيصال المعارضة إلى السلطة.. و«المشترك» لايؤمنون بإرادة الناخبين

■ أكد الأخ سلطان البركاني -الأمين العام المساعد لقطاع الثقافة والإعلام والتوجيه والإرشاد- في المؤتمر الشعبي العام على هشاشة أحزاب اللقاء المشترك وعدم قدرتها على التماسك.. لمجموعة من الأسباب أولها ما أفرزته قوائم التشريحات المعلنة للانتخابات المحلية والتي لم يصل حجم مرشحي حلفاء الإصلاح إلى ١٥٪ من حجم مرشحيه، وثانيهما الماضي العدائي بين هذه الأحزاب وثالثهما التركيبة والأيديولوجية لكل حزب من أحزاب «المشترك».

وقال الأمين العام المساعد في حوار لمجلة «الشروق» الإماراتية:

ربما الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك لايعرفون عن «الإصلاح» نسبة ١٠٪ مما نعرفه عن الإصلاح الذي يحرص دائماً أن يحتفظ بما في اليد ويقاسم الشركاء ما بأيديهم، وإذا لم يكن مستفيداً من الطرف الذي سيتحالف معه لايقدم على ذلك، ونحن لانقلق لأننا نعرف ان الإصلاح عمره لم يقدم للشريك أدنى تنازل..

وتطرق الحوار إلى قضايا كثيرة تتعلق بالشأن الانتخابي والمشهد السياسي عموماً، ولأهمية ماجاء فيه تعيد «الميثاق» نشره على النحو التالي:

قال الشيخ سلطان البركاني- رئيس الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم- في اليمن والأمين العام المساعد للحزب ان حزبه سيكون اول المهنئين لمرشح المعارضة يصل بن شملان حال فوزه في الانتخابات المقبله على الرئيس الحالي علي عبد الله مرشح الحزب الحاكم.

وفي حوار للشروق الإماراتية تحدث البركاني حول كثير من القضايا المثيرة للجدل مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة فيما يلي نصه:

● انتم متهمون من قبل احزاب اللقاء المشترك باستغلال سلطة الاعلام والمال والوظيفة العامة وامكانية الدولة في مصلحة مرشحكم وحزبكم للانتخابات بالمخالفة للقانون والدستور واتفاق المبادئ ماهو ردكم؟

أحزاب اللقاء المشترك وعلى رأسها الإصلاح والاشتراكي كانوا حلفاء معنا في السلطة على مدى سبع سنوات كاملة وجرت حينها انتخابات برلمانيه لمرتين متتاليتين ٩٣ و٩٧ وإذا كان لديهم انطباع ان من هو في السلطة هو من يستغلها فاولى بهم ان يصححوا الوضع الذي كان قائما انذاك بالاعتراف الصريح بانهم مارسوا الاستغلال في المال العام والإعلام وكل ماهو مرتبط بالسلطة ثم يوجهون بعد ذلك الاتهام للآخرين كما أن هناك دستوراً و قانوناً قبل اتفاق المبادئ وفي حالة الاختلاف يمكن لأي طرف اللجوء الى القضاء لرفع دعوى.. أما الحديث عن خرق اتفاق المبادئ فممن وقعنا عليه ولم يجف يومها حبر التوقيع وهم يدعون اننا قد اخترقناه بينما المؤتمر كان اكثر وفاء بتنفيذه لاننا ندرك ان مبدأ احترامنا للقانون هو ما يجعلنا في وضع الثقة لدي المواطنين لكن الأخوة في اللقاء المشترك لايفرقون بين فعالية رئيس دولة وبين الدعاية الانتخابية او ما هو مرتبط بالتساوي الذي نص عليه القانون في وضع المرشحين

● الى اي مدى يمكن ان نفرق بين أجهزة الدولة كدولة وبين المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم ونحن امام استحقاق انتخابي؟

نتفق جميعا من حيث المبدأ بان هيئة الحزب وتكويناته منفصلة تماما عن السلطة ونحن ندرك ان المؤتمر إذا ارتبط بالسلطة فسيكون مصيره كمصير الأحزاب العربية التي أنشأتها السلطة وانتهت بانتهاء القيادة الرئيسية لهذه البلدان ونحن نحرص الا يكون للسلطة دور في أداء المؤتمر وإلا فان مصيرنا الزوال ولدينا استعداد لاتاحة الفرص للاخوة في المشترك إن يأتوا ليعرفوا ماهي تصرفات المؤتمر فإذا ما وجدوا أن الجهاز التنفيذي هو الذي يدير المؤتمر ويحركه فمن حقهم بعد ذلك ان ترفع أصواتهم او يقولون ما يشاءون.

● يطرح المشترك الكثيرمن الملاحظات على اداء اللجنة العليا للانتخابات باركانها العديد من المخالفات وهو ما يؤثر على شرعية الإجراءات الانتخابية ما تعليقكم؟

ربما على طريقة ابك ليرحمك الناس فمتى كانت أحزاب اللقاء المشترك او قبل المشترك تتحدث بايجابية واحدة للجنة العليا للانتخابات او غيرها من السلطات دائما يشكون لدغدغة عاطفة الناس او للشفقة عليهم أما اللجنة العليا للانتخابات فلسنا مسئولين عنها و إذا ارتكبت خطأ فمن حقهم ان يرفعوا دعوة قضائيه و يحاسبونها لكن ها هو اليوم انضم عضوان اضافان من اللقاء المشترك في اللجنة العليا هل وجد هؤلاء ان أداء اللجنة مخالفا للقانون,على العكس بل كانا أكثر تفهما وشعرا بالحرج عند ما ظل اللقاء المشترك يماطل في تقديم قوائم اللجان من موعد إلى آخر حتى طرح أن اللجنة العليا بكامل قوامها قد تلجأ إلى خيارات غير الأحزاب فقدموا الأسماء.

● هم يقولون ان قبولهم مشاركتكم في إدارة العملية الانتخابية تأتي في اطار رصد مثل هذه المخالفات اما القضاء فهو غير مستقل بمعنى ان هناك سيطرة شبه كاملة من قبل الحزب الحاكم على مفاصل السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.. كيف تردون على ذلك؟

القضاء الذي هو عادل في موضوع الشيخ عبد المجيد الزنداني وجماعة الإصلاح المطلوبين لدول أخرى ويقولون هو المعني بمحاكمتهم إذا كان هناك وثائق فكيف هنا القضاء عادل حتى في القضاء الدولي وعندما يأتي موضوع آخر فهو غير عادل فارجو من الأخوة في المشترك إن يكونوا عقلانيين في الطرح.. المؤتمر قدم تنازلاً كبيراً في اتفاق المبادئ ومنحهم أكثر مما يستحقون ليقول للعالم ها نحن قدمنا كل هذه التنازلات حرصا على سلامة الانتخابات ونريد أن يكون التنافس شريفاً ولكن الاخوه في المشترك لم يؤمنوا حتى هذه اللحظة باتفاق المبادئ الذي وقعوه ولا بإرادة الناخبين ولا بنتائج صندوق الانتخابات، إذاً هل المؤتمر ملزم أن يأتي بالمعارضة إلى السلطة و يمنحهم اصواتا انتخابية ..

● يتحدث مراقبون عن تغير الخارطة السياسية عما كان في السابق وانكم كحزب حاكم تتعاملون مع حدث جديد بانتقال حزب الاصلاح من شريك وحليف معكم إلى المعارضة الا يقلقكم مثل هذا الاصطفاف الحاصل؟

نحن نعرف الإصلاح وربما لايزال الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك المتحالفون معه حتى هذه اللحظة لايعرفون عن الإصلاح نسبة ١٠٪ مما نعرفه فتحالفه السابق معنا كان بمثابة ضمانات كافية لان يكون المؤتمر في الواجهة ضد خصوم الاصلاح.. والإصلاح إذا لم يكن مستفيدا من الطرف الذي سيتحالف معه لايقدم على ذلك ونحن لانقلق لاننا نعرف ان الإصلاح عمره لم يقدم لشريك معه مجرد ادنى تنازل فهو دائما يريد ان يحتفظ بما في اليد ويقاسم الشركاء ما بأيديهم ثم

● قوائم التشريحات للمحليات من حلفاء «الإصلاح» لايصل إلى ١٥٪ من مرشحيه.. مايؤكد على عدم قدرة تملك أحزاب المشترك

«الإصلاح» وجد نفسه في موقف حرج مع حلفائه.. وتقليمه لـ«بن شملان» يؤكد ذلك

ماالذي يقلقنا ونحن نعرف ومتاكدون أن الإصلاح لن يفرط بعلاقته بالرئيس علي عبدالله صالح ان لم أقل بولي النعمة ثم لو أن الإصلاح أراد التنافس مع علي عبدا لله صالح فهو الحزب الأكبر في المشترك والأقدر إمكانية من باب أحرى أن يقدم احد قياداته مرشحا ليكون هناك انتخابات جادة وتنافس قوي وقد رمى الكرة إلى خيار غير مضمون آكد من خلاله للرئيس علي عبدا لله صالح بأنه في موضع الحرج من الحلف والمجتمع الدولي وممن تعتقد اننا نستطيع معه إن نرد لك جمايلك وكنا نتمنى لو ان المشترك فهم ذلك وفهمها فيصل بن شملان الذي وضع نفسه في الموضع الصعب.

● قلتم انكم ستفتحون ملفات مرشح المعارضة فيصل بن شملان ماذا كنتم تعنون بذلك؟

الحديث في موضوع الملفات بشكل عام في العملية الانتخابية أمر مشروع ومتاح لأي طرف أن يتناول الجانب المظلم أو الإخفاقات أو يتناول أي مرشح وذلك حق ليس فيه موضوع بن شملان.

● هل تشككون في قدرة و تماسك أحزاب اللقاء المشترك؟

بالتاكيد لأنه لو أخذنا بقوائم الترشيحات المعلنة للانتخابات المحلية حتى اليوم لوجدنا حجم مرشحي حلفاء الإصلاح لايصل الى ١٥ ٪ من حجم مرشحيه اما الجانب الآخر هل تعتقد ان الماضي انتهى بين هذه الأحزاب، وهل يستطيع أي حزب مازال الجانب القبلي يلعب دورا كبيرا فيه ان يتحكم في مسار الانتخابات او تحالفات مع ان داخل كل حزب تحالفات وإشكاليات قائمة بذاتها.؟

● لكن هناك من يقول ان تصعيد الحملة الإعلامية لحزب المؤتمر ضد المشترك دلالة على وجود مايشبه القلق؟

هذا يتجافى مع الحقيقة فمتى كان المؤتمر يعيش في قلق أو غير آمنا ومطمئنا من اللقاء المشترك وتصعيده و تشهيره وشتائمه والافتراءات والكذب حتى تزييف وعي الناس ,اعتقد ان المؤتمر لم يرد حتى هذه اللحظة بنسبة ١٠٪ على مايأتي وماهو مستمر ونتوقعه من المشترك ونحن نحرص و ندعو إلى عدم تصعيد الموقف والى التنافس الشريف بعيدا عن المهاترات .

● تتهمون المشترك باستغلال المساجد والاستقواء بالخارج هل لديكم ادلة في ذلك؟

بالنسبة للمساجد لا احد ينكر ذلك واعتقد ان المصلين لايجدون الا حديثا واحد او صوتا واحدا ووسيلة إعلامية اسمها خطيب الجمعة وهو اكبر تاثير من اية وسيلة إعلامية .

● ولكن وزارة الاوقاف والارشاد المسئولة عن المساجد تدار من قبل حزبكم؟

نحن ننأى بالدخول في مهاترات موضوع المساجد ولا نريد ان نفتح جبهة جديدة مع الأخوة في الإصلاح بعد جبهة المعاهد العلمية فليطمئنوا لان الناس سيملون الكذب .

● ماذا عن تهمة الاستقواء بالخارج ؟

ربما توجه السؤال للسفير الأمريكي إذا أردت ووسائل إعلام المشترك فاثناء الحرب الاسرائيلية الوحشية على لبنان كان لليمنيون يتظاهرون في ميدان السبعين وامام مبنى الأمم المتحدة بينما كان الأخوة في الإصلاح والاشتراكي على ابواب السفارة الأمريكية ورافضين حتى إصدار بيان يندد بإسرائيل لانه سيقلب الطاولة مع حلفائهم الجدد وهم الامريكان اما العلاقات الخارجية فقد تربى عليها الاشتراكي ولايعيش إلا معها وتربى الإخوة في والإصلاح التيار الإسلامي ولايقدرون العيش بدونها ولايزال الناصريين الفكر والعلاقة قائمة لكننا لانتهمهم بشكل كبير لأنه على الأقل كان لهم موقف مؤخرا من العدوان الصهيوني نحترمه ونجله ونكبره.

● قيادة المشترك تقول انكم من تتعاملون مع الخارج؟

نحن نتعامل كحكومة بما يضمن ويؤمن ويدعم مصالح البلاد ونتعامل بوضوح وعلنية كاملة فهل وقعنا اتفاقات سرية مع احد؟ هل ذهبنا من اجل قضايا خاصة؟.. نحن شركاء في مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة لكننا لسنا شركاء في التامر.

● اذا كنتم مطمئنون من علاقة اليمن الخارجية فلماذا تتهمون المشترك بالتعامل او الاستقواء بالخارج ؟

حتى هذه اللحظة لانقول اننا قد نفوز وإنما كل الاحتمالات واردة والناخب هو الأساس وسننتظر النتيجة رغم قناعتنا أن المؤتمر موضع تقدير واحترام المواطن والمواطن لايمكن ان يرهن الوطن للمصير المجهول والتطرف والغلو والإرهاب او لأحزاب ولدت خارجية ولاتزال تؤمن بتلك الأفكار حتى بعد زوالها.

● ماذا لو فاز مرشح المشترك هل ستسلمونه السلطة؟

سنكون أول من نبارك له بالفوز بل سنحمله على أعناقنا إلى دار الرئاسة والقصر الجمهوري.

● يطرح المشترك مؤخرا احتمال لجوءكم الى تزوير نتائج الانتخابات ما ردكم؟

يلغي نسبة من يمثله في اللجان ثم يتحدث عن التزوير ولو استطاع المؤتمر ان يوقف زحف أصحاب الفتاوى والتزوير فهذا يكفيه من ان يلجأ الى التزوير ثم ان من هو على ثقة بان الجماهير معه فلماذا يزور إرادتها ما تطرحه المعارضة تعبير عن قناعة مسبقة بانها لن تصل الى السلطة .

● الاتخشون من احتمال ان تشهد البلاد اية مفاجآت تتعلق بالاحتجاج ضد نتائج الانتخابات بعد ان اعلن المشترك بمواجهة أي تزوير محتمل وفقا للدستور والقانون؟

متى كانوا يحترمون الدستور والقانون حتى يقولون انهم سيلجئون اليه بل هو خصم رئيسي للمشترك فإذا كانوا يشككون بكافة المؤسسات الدستورية القائمة ويبحثون عن اتفاقات خارج الدستور والقانون في الدستور الذي يؤمنون به حتى يحتكموا إليه أما التهديد بصنع معارك وهمية او كما يطرحون مرة أنهم سيصولمون اليمن ومرة سيحولونها الى عراق واحد فمن يؤمن بالدستور لايتحدث هذه اللغة لأنها لغة الانقلاب والتامر والخيانة وعدم احترام إرادة الشعب ومصالح الوطن وخياراته.

لسنا قلقين من انتقال «الإصلاح» إلى المعارضة لأنه دائما يريد أن يحتفظ بما في اليد ويقاسم الشركاء ما بأيديهم

● ولكن هناك من قال في الحزب الحاكم ان البلاد قد تتعرض لعدم الاستقرار والاضطرابات في حال فوز مرشح المشترك؟

هل مرشح المشترك وأحزاب المشترك موضع طمأنينة لدى الشعب اليمني؟ هل تريدنا ان نذهب الى جوانتانامو أو نحول البلد الى أفغانستان أخرى أو جزائر أخرى؟ فمن حق المواطن اليمني والحريصين على هذا الوطن ان يقلقوا.

● هل هذا يعني أنكم لن تسلموا السلطة اذا فاز مرشح المشترك المعارض؟

التداول السلمي مكفول ومفروغ منه لان اي خيار بالانقلاب على نتائج الانتخابات واردة الناخبين ستنقلب على من يقوم بهذا الانقلاب وقضية الانقلاب على الديمقراطية تجاوزها الزمن .

منهن (٣٩) مرشحة عن المؤتمر و(١٢٥) من المستقلات ١٦٠) مرشحة يخضن التنافس في الانتخابات المحلية

توجيهات رئيس الجمهورية اثناء استقباله المسيرة النسائية رفعت عدد المرشحات في يوم واحد من (٥٥) إلى أكثر من (٢٠٠) مرشحة قبل فتح باب الانسحاب

كتب: بليغ الحطابي

صار من المؤكد اليوم ان المرأة اليمنية ومن واقع الحياة العامة اصبحت رقماً لايستهان به في مختلف المجالات السياسية او الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.. خاصة اذا ماقورن ذلك بوضع المرأة قبل العام ١٩٩٠م.

وبالنظر الى معطيات الشأن الانتخابي وعلى مدى (١٦) عاماً الماضية نجد ان القاعدة الانتخابية للمرأة اليمنية بدأت تتسع باضطراد كناخبة حيث شكلت بالفعل ووفقاً لاحصاءات اللجنة العليا للانتخابات نصف العملية الانتخابية بنسبة (٤٤٪) من اجمالي عدد الناخبين المقيدين في السجل الانتخابي..

والذي بات لزاماً معه تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية الديمقراطية كمرشحة اضافة الى كونها ناخبة وبما يتناسب ووزنها الايجابي والتعامل اللائق والمنتج مع قضايا المرأة..

الرئيس.. وتجاهل الاحزاب

يوم أمس الجمعة انطلقت الحملة الانتخابية الدعائية لمرشحي ومرشحات المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات بعد ان أغلق باب الترشيح للانتخابات في ٢١ اغسطس الماضي وقد ظهر على السطح تجاهل الاحزاب السياسية المنضوية تحت تكتل (اللقاء المشترك) وفي مقدمتها «الاصلاح» لمشاركة المرأة كمرشحة وهو مادفع الى مهاجمة احزابها.. وتوجيه اصابع الاتهام الى «الاصلاح» بافشال الاتفاقيات والمواثيق التي ابرمت من سابق بين قيادات القطاعات النسوية في الاحزاب السياسية، واشراك ادارة المرأة بلجنة الانتخابات.

وكانت ناشطات حقوقية عن عدد من المنظمات النسوية اليمنية اكدن بمختلف انتماءاتهن الحزبية والسياسية اثناء لقاء رئيس الجمهورية بهن في ٢٠ اغسطس الماضي ان تلك المواقف المتشددة والرؤى الضيقة للمرأة ودورها في الحياة السياسية لن يمر دون موقف لاسيما ونحن على موعد مع انتخابات رئاسية ومحلية..

وقد حظيت دعوة الرئيس للقوى السياسية بالدفع بالمرأة كمرشحة باهتمام بالغ عززها بتوجيهات صريحة لقيادة المؤتمر الشعبي العام بسحب مرشحيه في الدوائر التي تقدمت المرأة للترشيح فيها، والدفع قدر الامكان بالمرأة وترشيحها الأمر الذي زاد في اليوم الأخير لاستقبال طلبات الترشيح من عدد المتقدمات للترشح من الحزبيات والمستقلات الى اكثر من (٢٠٠) امرأة، بحسب لجنة الانتخابات، بعد ان كان حتى اليوم الذي سبق اغلاق باب الترشيح (٥٥) امرأة لاغير..

إلا انه سرعان ما بدأ العد التنازلي بعد فتح باب الانسحاب يتناقص العدد لتنسحب (٣٥) امرأة من المتقدمات للترشح لعضوية مجالس المديريات ونحو (١٠) من مجالس المحافظات ليغلق باب الانسحاب عند (١٦٥) امرأة هن من سيخضن المعترك الانتخابي القادم..

وعزت القيادات النسوية هذا الأمر إلى عدم توافر الدعم المادي وغياب المساندة الجماهيرية، غير أنه وقياساً بالتجارب الانتخابية السابقة سواء النيابية او المحلية فإن ذلك يعد انجازاً كبيراً على صعيد تمكين المرأة من حقوقها السياسية بساندها توجيهات ودعم من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي كان ومازال بحسب الدكتورة بلقيس ابوعاصبع -استاذة العلوم السياسية جامعة صنعاء- المنتصر لحقوق المرأة والمعبر عن قضاياها.. لايمانه المطلق بان المرأة نصف المجتمع.. ينبغي ان تمارس كل حقوقها وتؤدي كل واجباتها تجاه المجتمع والوطن ككل.

وفي هذه الملامسة لوضع ومكانة المرأة ينبغي الاشارة الى دعم واهتمام المؤتمر الشعبي العام الذي كان البادرة الاولى، ومنذ قيامه في اغسطس ١٩٨٢م في الاهتمام بقضايا المرأة كعنصر بشري مهم له دوره الاساس في مسيرة التطور والنماء للوطن التي اختطها المؤتمر وكل قيادته وقواه الخيرة في ارجاء الوطن المعطاء..

وتبين المحصلة النهائية لقوام المرشحات من النساء للانتخابات المحلية التي ستجرى بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في الـ٢٠ من الشهر الجاري سبتمبر ان المؤتمر الشعبي العام، وذلك بشهادة مختلف القيادات والناشطات والحقوقيات، هو الملتزم الوحيد ولو جزئياً بوعوده والتزاماته التي أعلنها عقب مؤتمره العام السابع الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٥م بمدينة عدن.

وهو ما تؤكده الاحصاءات حيث بلغ عدد المترشحات من المؤتمر اكثر من (٣٥) امرأة على مستوى مجالس المديريات.. و(٤) مرشحات على مستوى المحافظات نحو (٣) مرشحات هذا الى جانب دعمه ومساندته لعدد من المرشحات المستقلات الذي بلغ عددهن اكثر من (١٢٥) امرأة على مستوى المديريات والمحافظات.. الذي ينافس بنحو (٣٣٨٠) مرشحاً في المحافظات والمديريات.

الجدير بالذكر أن تراجع حزب الاصلاح عن الدفع او دعم مرشحة واحدة تبعه تنصل الحزب الاشتراكي بفعل ضغوط القيادات النسوية داخل الحزب وايضاً لعدم قدرة الحزب على سيطرة وقيادة (فقهاء) الاصلاح.. ليرشح باسمه عدد (١٠) نساء لمجالس المحليات و (٣) للمحافظات ورشح حزب الخضر (٦) للمديريات و(١) للمحافظات.. والوحدوي الناصري (٤) للمديريات و(١) للمحافظات، حزب التحرير الوحدوي (٢) للمديريات ومرشحة واحدة للمحافظات، والناصري الديمقراطي (٢) للمديريات، الجبهة الوطنية (٢) ومرشحة واحدة لكل من الحزب الشعبي الديمقراطي والتنظيم السبتمبري، والتصحيح الناصري، ورابطة ابناء اليمن.

حزب الاصلاح ينافس على المحليات بـ(٣٣٩٠) مرشحاً ليس فيهم أمرأة واحدة!!!